

السياسة اللغوية دراسة نظرية للمفهوم والأهداف من وجهة نظر سوبولوجية

الدكتور : عمر أوزاينية ، جامعة بسكرة، الجزائر

الأستاذة :حسني هنية، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

إن السياسة اللغوية هي مجموعة الخيارات الواعية القائمة بين اللغة والواقع الاجتماعي، تهدف إلى إحداث تغير محددة في الحياة اللغوية بموجب قرارات سياسية. تتطلب عملية تخطيطية بطريقة علمية موضوعية ووسائل علمية، من أجل تغير الواقع اللغوي في المجتمع. علي هذا الأساس حولنا في هذا المقال التعرف علي الجانب الاجتماعي للسياسة اللغوية من خلال تحليل بعض التعريفات المختلفة للسياسة اللغوية من الجاني السوبولوجي كما حددنا الي حد ما الفرق بينها وبين التخطيط اللغوي مركزين في هذا العمل علي مجموع الأهداف التي تعمل علي أساسها السياسة اللغوية في المجتمع، وفي الأخير حولنا استنتاج المراحل والشروط الميدانية لتأسيس وبناء السياسة اللغوية.

Abstract

The language policy is conscious menu choices between language and social reality group, designed to make a specific change in the language of life under the political decisions. A planning process that requires a scientific way of objective and scientific means, in order to actually change the language in the community. On this basis around us in this article to identify the social aspect of language policy through some of the different definitions analysis of language policy of the offender sociological as we set out to in this work on the total goals that operate on the basis of language policy in the community somewhat the difference between them and the linguistic planning centers, In the final stages of conclusion around the field and the conditions of the building and established language policy.

مقدمة:

اللغة أو اللسان كما ذكرها القرآن الكريم هي خاصية الإنسان وأداة التعبير عن وجوده، فهي وعاء فكره وترجمان مشاعره، ورمز هويته ووسيلته في التواصل مع أبناء جنسه والتفاعل معهم ومع باقي مؤسسات المجتمع، لذلك تحرص المجتمعات الواعية بذاتها على التمسك بلغتها والارتباط بها وبالقيم التي تحملها، وأن تجعل من التعامل بها في حياتها أهم مظهر من مظاهر وجودها، وأقوى ركيزة من ركائز بنائها الاجتماعي من خلال تفاعل مؤسساتها مع نظامها وبناءها اللغوي، إذ يتميز كل مجتمع وكل بيئة بنظام لغوي معين تحدده طبيعة العلاقة بين اللغة والمجتمع، وهذا ما تفسره اللسانيات الاجتماعية حيث تهتم هذه الأخيرة باللغة في علاقتها بالمؤسسة الاجتماعية في إطار تخصص علم اجتماع اللغة.

إن تدخل الإنسان في اللغة أو في الأوضاع اللغوية ليس بالأمر الجديد. ذلك أن الناس حاولوا دائما وضع القوانين والإفصاح عن الاستعمال اللغوي الجيد والمخطط أو التدخل في صورة اللغة، إذ انتصرت دائما السلطة السياسية أو السياسة لهذه اللغة أو تلك، واختارت أن تدير الدولة بلغة بعينها أو فرض لغة الأقلية علي الجماعة. وهذا تحت اسم رسم وتخطيط السياسات اللغوية للمجتمعات والدول. غير أن السياسة اللغوية، من حيث هي تحديد الاختيارات الكبرى في مجال العلاقات بين اللغات والمجتمع، وتطبيقها. أي ما يدعى بالتهيئة أو التخطيط اللغوي هي مفاهيم حديثة لأفكار قديمة.

وإذا كانت عملية تحديد ورسم السياسات اللغوية. هي مرحلة أساسية ومهمة من مراحل بناء الدولة والحكومات وهي بديهية تاريخية، فإن تطبيق وممارسة هذه السياسات بشكل وترتيب وأولوية معينة وفق توجهات اجتماعية وتاريخية واقتصادية وقبلها توجهات سياسية. هو الأمر الحديث أو بمعنى أصح المستحدث في العملية. لان هاتين العمليتين لن تتوصفا بشكل اعتباطي وارتجالي إنما تفرض علي عملية تخطيط السياسات اللغوية الحديثة، مرحلة تحديد الأهداف

وصياغتها وفق اطر ومقاربات نظرية تفسر وجودها وتكاملها مع العنصر البشري، في شقيه الفردي والمجتمعي.

إن تحديد غايات وأهداف سياسة لغوية يكون عادة لعد أسباب وتوجهات، كما يحمل وجهين متكاملين لمستوى وطبيعة هذه الأهداف بين الفكرية غير المعلنة أو كما سميتها بالأهداف الإيديولوجية، وبين المباشرة والواضحة. ففي الأوضاع الموسومة بالتعدد اللغوي، نجد الدول أحيانا نفسها مجبرة علي ترقية هذه اللغة أو تلك، المهيمن عليها والعكس من ذلك سحب منزلة بعينها من هذه اللغة أو تلك لأسباب داخلية وخارجية، أو كذلك السعي لاحترام التوازن بين جميع اللغات، أي باختصار تسيير مكانة ووظائف اللغات المتعايشة. وفق هذا الأشكال النظري والفكري تتمحور عناصر هذا العمل المتواضع من خلال الرصد النظري والتصورى ضمن إطار سوسيولوجي يتناول الإجابة عن مايلي:

1- ما هو مفهوم السياسة اللغوية ضمن مجال سوسيولوجي ؟

2- ما الفرق بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي نظريا ؟

3- فيما تتمثل أهداف وشروط رسم السياسات اللغوية في المجتمع ؟

وقبل التعرف علي هذه الإجابات من خلال عناصر العمل لابد من الضبط المفاهيمي للغة كظاهرة اجتماعية.

1. نظرة تصورية لمفهوم اللغة

اللغة هي إحدى مخلوقات الله: "وقد جاء في القرآن الكريم ، ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين". (الروم:22).

تعد اللغة الطبيعية نظاما عالميا مميذا من بين الأنظمة العالمية الأخرى فهي تختلف عن لغات الحيوان ولغات الإشارة، ولغة الصم البكم ن ولغة المرور. حيث كانت اللغة وما تزال مجال أبحاث عدة علوم منها اللسانية، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس لذلك أعطيت تعريفات عدة ومختلفة. وقبل أن نفصل في تعريفنا الخاص

بمجال دراستنا لابد أن نشير إلى الفرق الذي حدده اللساني السويسري دوسوسير de Saussure (1857-1913) بين اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، وبين الاستخدام الفردي لها، الذي يختلف باختلاف الأفراد والمواقف الكلامية، فاللغة المعينة كما حددها سوسير بمصطلح La langue هي التي يتكلمها مجتمع ما، كالعربية والانجليزية والفرنسية. وتتمثل في النظام أو مجموعة القواعد والمعايير المستقرة بصورة تجريدية في نفس الجماعة اللغوية. أما الكلام La parole، فهو التحقيق العيني لهذه القواعد والمعايير بصورة مجسمة، والكلام علي هذا سلوك فردي، واللغة قواعد هذا السلوك وهنا يختلف الأفراد في انتقاء عناصر هذا النظام المستقرة في ذهن الجماعة اللغوية⁽¹⁾.

أما في قاموس علم اجتماع "لمحمد عاطف غيث" فقد تم تعريف اللغة بأنها: "صورة السلوك الإنساني التي تنطوي على الاتصال الرمزي من خلال نسق النماذج الصوتية المتفق عليه ثقافيا، والذي يحمل معاني مقننة، وتعتبر اللغة جزءا من التراث الثقافي ومعبرة عنه في نفس الوقت، هذا وتتحول الأصوات التلقائية في اللغة إلى رمز ثقافية قادرة علي توصيل الأفكار والرغبات والمعاني والخبرات، والتقاليد من جيل إلى آخر، واللغة نتاج اجتماعي تمثل التجارب المتراكمة والراهنة والعواطف والمعاني التي يمكن نقلها داخل ثقافة معينة، بالإضافة إلى أهميتها في الإدراك الاجتماعي والتفكير ومعرفة الذات، ومعرفة الآخرين، وهي بذلك ضرورية للوجود الاجتماعي⁽²⁾."

يتميز الإنسان عن بقية المخلوقات بالقدرة على الإفصاح على دواخل نفسه وعلى نقل أفكاره إلى الغير، وهذه القدرة مكنته من فك عزلته، ومن معرفة المدنيات وإقامة الحضارات. وكل ذلك بفضل اللغة التي مكنته من التعبير والتواصل مع غيره. هذه الأعجوبة التي كثر وأختلفت تعاريفها قديما وحديثا، ولكن رغم كل الاختلافات في الاتجاهات والتصورات حول مفهوم وطبيعة اللغة، تجمع أغليبتها على أن اللغة هي الوسيلة التي يعتمد عليها الإنسان للتواصل مع غيره،

ولنا في هذا أن تذكره مجموعة من المفاهيم بشيء من التحليل والتمحيص في مناهها ومدلولها.

لقد حاول في هذا السياق العالم "ادوار سابير E.SAPIR أن يكشف عن طبيعة اللغة ويقربها إلى الأذهان، فأوضح في كتاب له بعنوان "دراسة الكلام" أن الكلام وظيفة إنسانية ، أي أنها وظيفة مكتسبة ووظيفة ثقافية، فقام بمقارنة اللغة بنظام السير، وقال أن السير وظيفة إنسانية موروثية، وأنه وظيفة عضوية تعكس اللغة تماما حيث أن الفرد مقدر له الكلام لأنه يولد في مجتمع من المؤكد أنه سيوجه نحو تقاليد (3).

من خلال هذا التعريف نستطيع استنتاج أن اللغة وفق "سابير" هي:

- هي نشاط إنساني يختلف من مجتمع لآخر لأنه ميراث تاريخي محض للجماعة، ولأنه نتاج الاستعمال الاجتماعي الذي استمر زمنا طويلا.
- بخلاف الاتجاه الذي سلكه " سابير" في توضيح مفهوم اللغة، عرفها "تسومسكي" أنها: "ملكة فطرية عند المتعلمين بلغة ما، لفهم وتكوين جمل نحوية".

وهو هنا يستند في تحديده للغة على الثنائية التي نادى بها.

- جانب الأداء اللغوي الفعلي، وهو يمثل ما ينطق به الإنسان فعلا.

القدرة العميقة والتي تمثل البنية العميقة (4).

- ورغم أن تعريف "تشومسكي" يختلف في ظاهره عن كثير من التعريفات التي قدمها علماء اللغة وعلم اجتماع اللغة إلا أنه قدم لنا بعض الحقائق عن اللغة.
- الإنسان مزود بقدرة لغوية فطرية تمكنه من استخدام اللغة.
- أن الجمل وليست المفردات هي محور النشاط الإنساني.
- اللغة وسيلة لفهم طبيعة العقل البشري.

قدم "هجمان" في كتاب "اللغة والحياة والطبيعة البشرية"، الطبيعة العقلية للغة من خلال تعريفها بأنها: "قدرة (عقلية) ذهنية مكتسبة يمثلها نسق يتكون من رموز اعتباطية منطوقة، يتواصل بها أفراد مجتمع ما⁽⁵⁾.

إذا تعمقنا في حيثيات هذا التعريف نجد مجموعة من الحقائق تنطوي عليها اللغة في طبيعتها وكيانها الداخلي، وهذه الحقائق هي:

- أن اللغة قدرة ذهنية تتكون من مجموعة من المعارف اللغوية.
- أن هذه القدرة مكتسبة وليست فطرية.
- أن هذه القدرة تمثل نسق متعمق عليه ضمن جماعة لغوية ناطقة بها.
- أن اللغة ليست غاية في ذاتها وإنما هي أداة يتواصل بها أفراد مجتمع معين.

لم تقتصر تعريفات اللغة على العلماء الغربيين فقط بل تناول بعض الدارسين العرب موضوع اللغة بكثير من الاهتمام والتقصي، وقد كان تعريف اللغوي العربي "ابن حني" التعريف الجامع والشامل والموجز للغة وطبيعتها في المجتمع. حيث عرفها بأنها: "اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁽⁶⁾.

يعرض هذا التعريف الموجز الطبيعة الحقيقية للغة، فهو يعبر عن الطبيعة الصوتية للغة، ويؤكد على أن اللغة وظيفة اجتماعية حين تعبر عن آراء كل قوم وأغراضهم وشؤونهم الحياتية، ومن ثم فهي تختلف باختلاف الجماعات الإنسانية.

2. السياسة اللغوية التحديد المفاهيمي والتصور السوسولوجي:

1.2 علاقة السياسة اللغوية بعلم اللسانيات الاجتماعية

تدخل الإنسان في الأوضاع اللغوية ليس بالأمر الجديد؛ فمحاولات الناس قديماً تقنين قوانين لاستعمالاتهم اللغوية محاولات لا تنكر. كما أن اختيار السلطة الحاكمة للغة من بين لغات لتسيير دواليب الدولة أمر متكرر عبر التاريخ. غير أن كل هذه التدخلات في حركة اللغة لم تكن مبنية على أسس نظرية وبحوث ميدانية تدرس وتجل علاقة اللغة بالمجتمع، خاصة إذا جاءت عبر قرارات

سياسية. والساسة على قدر كبير من الذاتية. كما لم يقم بهذه التدخلات أهل اختصاص من اللسانيين الاجتماعيين.

فإرهاصات مثل هذه الدراسات التي تهتم برسم مناهج علمية للتدخل في إدارة تعدد لغوي ما ظهرت إلا حديثا، ولعل "حلقة براغ" بدراستها لتقيس اللغة التشيكية مجدية وعلمية، كانت من الرواد في مجال السياسة اللغوية وتخطيطها. كما نجد "أنطوان مبي ANTOINE MEILLET" يدرس مجدية القوانين التي تحكم وضع اللغة في المجتمع متعدد اللغات، ووجه اللغويين نحو استكشاف هذه القوانين، ففي سنة 1906 رسم لهم المنهج قائلا: "انه من الواجب أن نحدد مع أي بنية اجتماعية تتفق ببنية لغوية معينة، كما انه من الواجب أن نحدد كيف تتمثل تغيرات البنية الاجتماعية بطريقة عامة، في تغيرات في البنية اللغوية، ولذا ليس غريبا أن نجد مبي يتحدث عن أوروبا اللغوية.

أما مصطلح التخطيط اللغوي فلم يظهر إلا على لسان "فانرش Uriel Weinreich". ولكن الذي ادخله أدبيات علم الاجتماع اللغوي من خلال كتاباته؛ هو الأمريكي "هوجن Haugen" المتخصص في اللسانيات الاجتماعية سنة 1959 في مقالة خصصها للوضع اللغوي النرويجي، كما أضاف "فيشمان" عبارة "السياسة اللغوية" في كتيب نشره سنة 1970. فازداد بذلك الثنائي السياسة/ التخطيط شيوعا دون أن يعرفا بدقة. لأن ظهور المصطلحين كان في إطار علمين كانا في طور النشأة، ولم يتفق العلماء حول تسميتها آنذاك هما علم اللغة التطبيقي واللغويات الاجتماعية. فكانت بهذا بحوث إدارة التعدد اللغوي فرعاً من فروع السياسة اللغوية التي انضوت دراستها تحت هذين العلمين الجديدين.

إن البنيوية تشكلت من رفضها لكل ما هو اجتماعي في اللغة في حين يحتفل علم اللغة الاجتماعي بكل ما هو اجتماعي في اللغة. وهذان التياران تطوراً بكيفية مستقلة عن بعضهما البعض.

فالجدید الذي استحدثته ستینیات القرن الماضي؛ هو الاهتمام الواسع والإدراك العمیق بان علم اللغة الاجتماعي قادر على كشف الكثير مما كان غامضاً من طبيعة اللغة وطبيعة المجتمع، ولما كانت السياسة اللغوية نشاطاً صريحاً يتجه نحو اللغة فإن دراسة السياسة والتخطيط اللغويين يقع في صميم مجال علم اللغة الاجتماعي كما يرى "فيشمان"، حتى انه سمي التخطيطي اللغوي علم الاجتماع اللغوي التطبيقي. بل إن "لويس جان كالفي" لاحظ أن تطور علم اللغة الاجتماعي ارتبط بتطور السياسة اللغوية، وإن اشتداد هذا العلم كان نتيجة الاهتمامات الأولى بالسياسة اللغوية.

2.2 العلاقة بين السياسة واللغة:

تؤدي اللغة دوراً أساسياً في التفاعل وهي سياسة هامة في انتقال القيم الثقافية والاجتماعية، كما أنها تتشكل من نفس القوى الثقافية والاجتماعية والسياسية، هذه القوى تنتج عنها تحولات عميقة. تفصح عن اختيارات اجتماعية ولسانية، حيث تقام الاختيارات بين البدائل واللسانية وبكيفية واضحة، حيث أن تدخل الإنسان في اللغة أو في الأوضاع اللغوية ليس بالأمر الجديد، ذلك أن الناس حاولوا دائماً وضع القوانين والإخضاع عن السلطة السياسية دائماً لهذه اللغة أو تلك.

واختيارات أن نشير الدولة بلغة بعينها غير أن السياسة اللغوية من حيث هي تحديد الاختيارات الكبرى في مجال العلاقات بين اللغات والمجتمع وتصنيفها هي مفاهيم حديثة فيما يتعلق بالتخطيط اللغوي والاختيارات الواضحة أو غير الواضحة. ومختلف البدائل اللغوية، هنا يتضح المجال الواسع الذي نعمل فيه تخطيط السياسات اللغوية كنشاط رسمي يحدد ويضبط الفضاء اللغوي للمجتمع. وقبل البدء في التعمق في محتوى الفكرة من الضروري أن نحلل مفهوم السياسة اللغوية من خلال تركيب المفهوم بين السياسة واللغة:

ترتبط كلمة سياسة عادة في الأذهان بالنظام والضبط، أو بمعنى آخر بأنماط التنظيمات التي نشأت في المجتمع لكي تسير عملية تحقيق مصالح الناس وأغراضهم. أما في قاموس علم الاجتماع فان السياسة: "تشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني والتي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام ومصالح الجماعات⁽⁷⁾."

عموما في اغلب التعريفات التي تناولت المفهوم وباختلاف الأطر والمرجعيات أجمعت على أن السياسة قد تعنى "الممارسة والنشاط العملي، والجهد الفعلي الذي يبذل لنشر شؤون الأفراد والجماعات في إطار نشر علمي وقانوني تحكمه شروط وأهداف."

وهذا هو الجزء الذي يربط السياسة كممارسة شرعية وقانونية باللغة كظاهرة اجتماعية وأداة مطلقة تمارس نوع من السلطة على النظام السياسي والاجتماعي ككل، حيث أن اللغة سلطة في حد ذاتها، وعملية نشرها وتنظيمها ضمن فضاء لغوي محكم، يحدد مختلف استعمالاتها وتداولها في الحياة اليومية لأنه مجتمع مقنن وهنا دور السياسة كنظام شرعي ومركز للسلطة، حيث أن السياسة هي السلطة الحاضرة بالنسبة للغة، واللغة هي السلطة الغائبة بالنسبة للسياسة.

هنا ظهر المجال الحقيقي لمفهوم السياسة اللغوية:

3.2 السياسة اللغوية التحديد المفاهيمي:

ظهر المفهوم في بدايته كموضوع للدراسة سنة 1959 عندما قدم "هوغن" تعريفه للمصطلح المبني على تحليله للمجهود الذي طور في الترويج لتحديث وتعزيز وتثبيت اللغة الوطنية حيث كان ينظر لتخطيط السياسة اللغوية على أنه نشاط متعلق أساسا بالمظاهر الداخلية للغة: ويمكن في إعداد الكتابة المعيارية والنحو والمعجم لتوجيه الكتاب والمتكلمين في الجماعة اللغوية. وهو يهدف إلى تنظيم المشاكل المرتبطة بوجود ضوابط متناسقة يحتاج وضعها النسبي أن يكون مسندا⁽⁸⁾.

كانت المهمة الأساسية للسياسة اللغوية تكمن داخل العمل الاجتماعي للغات المتنافسة في اختيار أنماط التدخلات، يهدف ضبط وتحسين اللغات الموجودة أو خلق لغات جهوية ووطنية ودولية مشتركة. ركزت الدراسات السوسiolسانية في تلك الفترة على سيرورة الضبط المتمركز والمخطط للغة أكثر أو اقل وعيا بالنسبة للمستقبل وماضي اللغة حيث رأى "هوغن" أن هذه السيرورة تتطلب قرار من قبل المخططين بخصوص وجهة التحول اللغوي المرغوب فيه باطلاع على المكونات الاجتماعية لهذا المنتج اللساني والذي وصفه "هوغن" المظهرين المدعمين بكيفية الكتابة المقبولة بصفة عامة من جهة واللهجة المتناولة وذات الطموح الاجتماعي من جهة أخرى. ومنذ ذلك الحين تم تهذيب مفهوم تخطيط السياسة اللغوية ليشمل كلا من المظاهر اللسانية و السوسiolسانية، والسياسية والاقتصادية المتعلقة بإدماج واستعمال اللغة في المجتمع⁽⁹⁾.

عدة دراسات كانت بين التناول العام ودراسات لحالات الدول ظهر مفهوم السياسة اللغوية في الإنجليزية (فيشمان 1970 socioligastic، وفي الاسبانية رفايل نيوكس 1975 estruturasocolypoticalingaistcavolenica، وفي الألمانية هلموث فلوك 1981 spocht وفي جميع الحالات نجد أن العلاقات بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي هي علاقة تبعية، فبالنسبة لفيشمان، أن التخطيط اللغوي هو تطبيق سياسة لغوية ما، وفي 1994 مثلاً قدم "بيار اتيان لابورن": السياسة اللغوية يوصفها الإطار القانوني والتهيئة اللغوية كمجموع الأعمال التي تهدف إلى ضبط وضمان منزلة ما للغة أو عدة لغات.

2-4 مستوى التداخل بين التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية:

وفي هذا الصدد ظهر تباين هام بين وجهات النظر بين الباحثين الأمريكيين والباحثين الأوروبيين، فالباحثون الأمريكيون يميلون إلى التشديد على الجوانب التقنية لهذا التدخل في الأوضاع اللغوية بين اللسانيات والتخطيط اللغوي، وهم لا يعبرون كثيراً بمسألة السلطة الموجودة وراء أصحاب القرار، أن التخطيط بالنسبة إليهم أكبر أهمية من السياسة، وتمكين تفعيل وجود تخطيط دون

سياسة، في مقابل ذلك يبدو الباحثون الأوروبيون أكثر عناية واهتماما بمسألة السلطة السياسية للغة⁽¹⁰⁾.

أدى هذا التباين إلى التوسع في مجالات المفهوم، حيث قرب بعض العلماء مقارنة التخطيط اللغوي داخل إطار التخطيط الاجتماعي العام، وأصبح ينظر إلى اللغة على أنها "مصدر مجتمعي"، والتخطيط اللغوي على أنه "سيرورة صنع القرار" التي تسعى إلى حل المشاكل اللغوية، وقد أدى هذا البعض إلى تثمين وجهة نظر في ما تعلق بالسياسات اللغوية وتحليلها من منظور سوسiolساني وسوسيواقتصادي⁽¹¹⁾.

حيث يشمل التخطيط اللغوي: "كل الجهود الواعية الرامية إلى التأثير في بنية التنوعات اللغوية أو في وظيفتها"، وهذا هو التحديد الذي يحظى بالقبول عامة من حيث هو يجمع بين الطابع القانوني المؤسساتي لعملية التخطيط وبين الوظيفة الاجتماعية للمفهوم كونه المجال المباشر لتأثير في البنية اللغوية للمجتمع. من خلال إخضاع اللغة للمقتضيات المؤسسية كأساس للتمييز بين الجماعات الاجتماعية (الطبقات). وفي تعريف غير بعيد يعرفه "أحمد محمد المعتوق": "بأنه المجال الذي يحكم التدخل في توجيه اللغة وينظم سيرها"⁽¹²⁾.

أيضا تناول "علي القاسي": بأنه نشاط رسمي تضطلع به الدولة وتنتج عنه خطة تنصب على ترتب المشهد اللغوي في البلاد وخاصة اختبار لغة-أو أكثر- لغة رسمية أو إدارية ويمثل التخطيط هنا الجهود المتكاملة التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات للتأثير في الاستعمال اللغوي والتصور اللغوي⁽¹³⁾.

إن تمعنا جيدا في مركبات هذه التعاريف نجد أنها مكونات التخطيط اللغوي والتي توضح وظيفته الإجرائية في السياق الاجتماعي هي كونه يأخذ الصفة الشرعية والرسمية باعتباره نشاط ممارسة سلطة الدولة باعتباره النسبة اللغوية في هذا المجتمع، أي أن مخططات وتنظيمات اللغة هي نتيجة قوة اللغة ووعياها كلغة رسمية في السوق الكلامية للجماعات الاجتماعية سواء تعلق

الموضوع باللغة المنطوقة أو باللغة الأقلية فيها الحكم للأقوى ، باعتباره الطبقات الاجتماعية التي توفر أكبر رأس مال لغوي في المجتمع، إذ يكون تخطيط وصياغة اللغة في إطار متكامل لعدة اعتبارات.

نعود للجزء الثاني من تعريف الدكتور "علي القاسي" للتخطيط اللغوي، حيث يؤكد أن التخطيط اللغوي هو نشاط رسمي تضطلع به الدولة ويتطلب دراسات اجتماعية وسياسية واقتصادية ولغوية، وهدفه وضع مشروع خطة للتحكم في الفضاء اللغوي للبلاد وتهيئته في صورة تضمن المصالح العليا للأمة وعندما نصادق السلطة التشريعية على مشروع التخطيط أو الخطة هذا يصبح سياسة لغوية للدولة تلتزم الحكومة والسلطة التنفيذية وجميع المؤسسات والهيئات والمجتمع المدني بتطبيقها وتنفيذها (14).

وقد تجسد السياسة اللغوية للدولة في قانون كما هو الحال في اتحاد جنوب إفريقيا، أو تصدر مفرقة في قوانين متعددة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن أن تكون السياسة اللغوية للدولة مضمرة أو غير معلنة وليست مدونة في قوانين أو أنظمة ولكن يمكن استخلاص خطوطها العريضة من مواقف الدولة الفعلية من الاستعمال اللغوي ومن ممارستها العملية.

يحصل التخطيط اللغوي استجابة لاحتياجات سياسية واجتماعية واقتصادية فالدولة تحتاج إلى سياسة لغوية عندما تستعمل في البلاد أكثر من لغة وطنية واحدة ويؤدي هذا التعدد اللغوي إلى توترات اجتماعية أو عندما تريد الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين اللغة الرسمية واللغة العامية أو لهجات جغرافية (جهوية). كذلك عندما نريد تحقيق التنمية الإنسانية التي تتطلب مجتمع المعرفة. فتتبنى اللغة أولاً لأنها أداة النفاذ إلى مصادر المعلومات وتداولها. في هذه الحالات تتدخل الدولة عادة في الشأن اللغوي فتلجأ إلى التخطيط اللغوي لتحقيق العدالة بين الناطقين باللغات الوطنية المختلفة عن طريق تقنين العلاقة بين هذه اللغات أو بين اللغة الرسمية ولهجاتها صيانة لمصالح الدولة العليا (15).

من هنا ندرك مباشرة أن السياسة اللغوية هي الوجه المباشرة والواضع للتخطيط.

2-5 المفهوم السوسولوجي للسياسة اللغوية:

قدم "جيمس و" السياسة اللغوية": على أنها آلية لموضعه اللغة في البنية الاجتماعية على نحو يجعلها- اللغة- تحدد أوجه السلطة السياسية والثروات الاقتصادية، أين تعتبر السياسة اللغوية آلية بواسطتها تضع المجموعات السائدة أسس الهيمنة في استعمال اللغة⁽¹⁶⁾.

كما يمكن أن تفعل كذلك، غير أن الدولة وحدها التي لها السلطة والإمكانات التي تيسر لها الانتقال إلى ملاحظة التخطيط وتجد اختياراتها وهذا حال الفرانكفونية مثلاً ولكن الأمر هنا يتعلق بالاجتماع الدول ورغم هذا يجب الاعتراف بأن السياسات اللغوية في جل الأحوال هي من صنع الدولة أو كيان يتمتع داخل الدولة شيء من الاستقلالية الذاتية مثل (كتلونيا أو غاليسيا أو البلد الباسكي في اسبانيا).

إن مصطلح السياسة اللغوية مركب وصفي ترجم إلى العربية عن مركب أجنبي بسيط فهو يقابل في الفرنسية فهو يقابل في الفرنسية politique linguistique وفي الإنجليزية language policy يعرفها لويس جان كالفني Louis-jean colvet بقوله: نطلق تسمية السياسة اللغوية على مجموعة من الاختيارات الواعية المتعلقة بالعلاقات بين اللغة واللغات والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن⁽¹⁷⁾.

ويمكن إدراج جملة من الملاحظات على هذا التعريف:

1. السياسة اللغوية من خلال هذه التعاريف عبارة عن اتخاذ قرار بشأن جملة من الخيارات المطروحة قد تنفذ أو لا، ولكن ما لم يوضحه التعريف من هم المعنيون بمجموعة الخيارات، ومن هم المقررون لهذه الخيارات.

2. تتخذ القرارات في هذا الشأن بصورة واعية أي مدروسة ومقررة بشكل جيد وبصورة مسبقة، وهذا يظهر أن هذه العملية قد سبقتها عمليات أخرى حضرت لهذا الاختيار الواعي، ولعل الباحث يقصد التخطيط اللغوي السابق لعملية تنفيذ السياسة المتخذة هنا.

3. يضيق هذا التعريف من الفضاء اللغوي الذي تنتج فيه السياسة اللغوية، حيث يحصرها في العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية، في حين أن مجال السياسة اللغوية كنوع من الخيارات هو أوسع واشمل، كما أنه لم يوضح المقصود من الحياة الاجتماعية بالضبط، وما هو نوع العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية.

إن هذا الغموض والضبابية التي وسمت تعريف "لويس جان" قد تعود إلى حداثة هذا المفهوم، ونقاط الارتباط بينه وبين التخطيط اللغوي.

وعلي هذا الأساس ندرج التعريف الخاص بالباحثة من وجه نظر سوسيولوجية. السياسة اللغوية هي: "هي مجموعة الخيارات الواعية القائمة بين اللغة والواقع الاجتماعي، تهدف إلى إحداث تغير محددة في الحياة اللغوية بموجب قرارات سياسية".

3- أهداف السياسة اللغوية:

إن الدور المحوري الذي تلعبه اللغة في الحياة الاجتماعية، وإن قيمة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل والوصول إلى مراكز السلطة والتأثير، بالإضافة إلى القيمة الرمزية للغة في تكوين الطبقات الاجتماعية، وفي تثبيت الهوية اللغوية والثقافية، ووسيلة تحمل الكنوز الحضارية للأمة عبر التاريخ، كل هذا يوفر للناس وكل المسؤولين بالتحديد على تخطيط السياسة اللغوية جوا مناسباً، وظروفا ملائمة لإنجاح سياساتهم اللغويات، وفق مجموعة الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه السياسات، حيث ينظر للسياسات اللغوية عموماً على أنها طريقة لحل المشاكل التواصلية، اللغوية للأفراد باختلاف الظروف المؤدية لذلك، وتؤدي الطرق المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل إلى تحديد وجهين مختلفين من الأهداف

المؤدية لصياغة هذه السياسات، أهداف فكرية إيديولوجية وعادة ما تكون خفية أو بمعنى اصح ضمنية تنفرد بها الدولة والحكومات بصورة شخصية وفق عدة اعتبارات سياسية، اقتصادية، وعالمية وأهداف واضحة ومباشرة تتعلق بطبيعة ومكانة اللغة في السياق الاجتماعي للدولة، وبطبيعة ووظيفة العملية في حد ذاتها رسم السياسات اللغوية- في توازن وثيق النظام الاجتماعي.

رغم أن هذا التصنيف هو من اجتهادات الباحثة من خلال البحث والتعمق في إيديولوجيات رسم السياسات اللغوية، إلا أننا استعنا ببعض الدراسات التي تناولت العنصر.

3-1 الأهداف الإيديولوجية لرسم السياسات اللغوية:

تسعى السياسات إلى تحقيق المقاصد الخارج لسانية عندما تتعامل مع تغيير التوزيع الاجتماعي للغات المتنافسة مثلا انتشار السواحيلية في إفريقيا الوسطى والشرقية (حيث كانت اللغة الرسمية في كينيا ونازافيا، واللغة الوطنية في أوغندا، له نتائج هامة من حيث انه يحرم عددا من اللغات الفطرية من الاعتراف السياسي، وكما هو الشأن بالنسبة إلى السياسات التي تسعى إلى إقامة أو تغيير أنظمة الخط والكتابة أو تشجع انتشار كيفية نطق خاصة، أو نوع لسانی، وهذا ما اسماه كولماس "تحقيق المقاصد شبه لسانية".

باعتبار أن هذه الأنماط من التدخلات لها كذلك نتائج سياسية واجتماعية مثلا: تجيع النمط السيريلي خلال الأربعينيات في روسيا بدل الخط اللاتيني الذي كان مفروضا، له نتائج اجتماعية هامة من حيث انه يسهل اكتساب اللغة الروسية، ومن ثم تجعل التماثل الثقافي سهلا (18).

إذن هنا ظهرت أهداف ومقاصد تخص دول دون غيرها تتعلق بأهداف وغايات مراكز السلطة، في غايات شبه لسانية يحكمها الوضع الاجتماعي والسياسي لواقع الدولة، تسعى به إلى تحقيق اكبر تماثل ثقافي بين جماعات وأفراد المجتمع المختلفة والمتعددة.

يظهر في بعض السياسات شكل من التعامل اللغوي مع لغة محددة عادة ما تكون اللغة الفطرية واللغة الأم لذلك المجتمع هو التعامل مع الاعتراف المفرداتي - والمعيرة، وأشكال من التداخل اللغوي والذي يؤدي إلى تعزيز معيار لغوي معين على جانب آخر، خاصة في الدول ذات الأنماط اللغوية المتعددة والمختلفة، حيث تكون هنا الأهداف السوسiolسانية

هي ما تسعى سياسات التخطيط اللغوي لتحقيقها وهذا ما يفسر لماذا ينتج رسم هذه السياسات عن اضطراب اجتماعي ويطرح هذا المظهر من التخطيط اللغوي قضايا إيديولوجية - سياسية وأخلاقية هامة يجب التعامل معها لفهم السيورة برمتها وفي هذا الإطار حدد "كوباروياس" أربع أنماط وإيديولوجيات لغوية تدعم مشروع الإصلاح اللغوي نتيجة الاعتراف المفرداتي تظهر في عدة أشكال تتطلب سياسة معينة وهي التعددية اللسانية والتماثل اللساني اللغوي والتلهيج والعالمية.

✓ التعددية اللسانية (اللغوية):

تشجع التعددية اللسانية تعايش مجموعات لغوية مختلفة وحققها في صياغة ورعاية لغاتها على أسس عادلة ويمكن لهذا الأمر أن يتم بعدة طرق من خلال تأليف السياسات القائمة إقليمية أو فرديا فمثلا الفرنسية في بلجيكا معترف بها رسميا في الجنوب، والفلامانية في الشمال، والألمانية في الشرق وكذلك شجعت الولايات المتحدة بدورها أشكال التعددية في فترات مختلفة من تاريخها حيث أجازت ولاية نيويورك رسميا استعمال لغات أخرى غير الانجليزية وأخذت هذه الأخيرة وضعا رسميا على الأقل 17 ولاية خلال 1992.

ورغم أن السياسات القائمة على التعددية تبدو أنها طريقة ديمقراطية للتعامل مع الوجود المشترك للتنوعات اللسانية، فإن لها مع ذلك أوجه خفية ومواطن ضعف خاصة تتعلق بالحق الإقليمي والحق المحلي - للأقليات اللغوية في التمثيل اللساني والاعتراف الوطني والرسمي بهذه الأقليات يحدد هذا الاعتراف

بالتعدد اللغوي لدى الدولة والحكومات أهداف الدولة وسياساتها الداخلية والخارجية في التعامل الواقع اللغوي، ومقاصدها في الحفاظ على البنية الاجتماعية واللغوية من جهة، وإلى وضعها الاستراتيجي والدولي حيث تسعى أغلب دول العالم خاصة دول العالم الثالث والتي نالت استقلالها مؤخرا إلى الحفاظ على الاستقرار الداخلي لمختلف الأبنية الاجتماعية وإعادة إنتاج نفس الأبنية كهدف أممي من شأنه أن يحافظ على الاستقرار الاجتماعي للدول على حد اعتقادها، غير أن الظروف التاريخية والسوسيوثقافية قد تملئ عليها أنواع شتى من مظاهر التعدد اللغوي المتداخل والذي يتسم بعض الأحيان بالاستقرار دوام الحال، وفي البعض الآخر بهشاشة الجانب وتدهوره، حيث قد يبرز مظهر آخر نتائج عن التعسف في التعامل مع مقاصد التعدد اللغوي، وهو الصراع اللغوي، هذا الصراع الذي يتمثل أساسا في تبني وفرض استخدام إحدى اللغات على كثير من المتكلمين للغات أخرى وسواء أكانت سياسة الإملاء والضغط هذه كنتيجة متوقعة سياسة لغوية مخطط لها سلفا أو كانت نتيجة حتمية أملت لها عوامل اجتماعية طارئة فإنها بلا شك أورثت جملة من التحديات التي تهدد سلامة البنية الاجتماعية للتجمعات.

✓ التماثل اللساني:

تؤكد الحكومات الوطنية في معظم الأحيان التماثل اللغوي للتأكد من أن أي عضو في الجماعة اللغوية قادر على استعمال اللغة المهيمنة، وهو ما أدى نقل الخط إلى اللغة المهيمنة والدفاع عن حقوقها، وفي هذه الحالات تكون الأقليات اللغوية قد نالت قليلا من الحقوق أو لم تنل أيامها، لقد سعت فرنسا مثلا في القرن الثامن عشر في إحدى السياسات الحديثة لتخطيط اللغوي إلى تحقيق هذا الهدف. عندما خططت الحكومة الإيطالية فرنسة العامة وتنوعات هامشية أخرى، كان يتحدث بها في فرنسا لأن التعليم كان يتم بالفرنسية المعيار وكانت الفرنسية هي اللغة الوحيدة للقانون، أيضا الاتحاد السوفياتي سابقا مثال آخر للتماثل اللغوي ففي سنة 1838 نص القانون الفدرالي على أن كل المدارس الروسية وغير الروسية تدرس الروسية كلغة ثانية والحق قانون 1958 إجبارية اللغة الروسية في

كل المدارس إلى جانب اللغات الوطنية وبذلك ظلت الروسية هي لغة التعليم في كثير من الجمهوريات الروسية المتقلة.

بهذا قد تكون سياسة التماثل اللغوي كهدف خفي هي سياسة قمعية أحيانا حيث من الهام التمييز بين اللغات الرسمية التي لها اعتراف رسمي من الدولة وهي مهياة دائما للاستعمال في المجالات الرسمية، واللغات الوطنية التي يتحدث بها أغلبية الشعب والوطن ويمكن أن يتم الاعتراف باللغات الوطنية رسميا وان تستعمل في المجالات العمومية كالتعليم مثلا ومع ذلك يكون وضعها متدنيا بالنظر إلى اللغة الرسمية، وهنا فانه واضح أن عدد قليلا فقط من لغات العالم معترف بها رسميا ووطنيا في أهداف سياسات الدولة اللغوية.

✓ العالمية اللغوية:

تشكل العالمية الإيديولوجية التي تعتمد على تبني اللغة غير الأهلية للتواصل. أي اللغة الأجنبية إما كلغة رسمية أو كلغة للتكوين، أساس سياسات التخطيط اللغوي لمعظم الدول بعد الاستعمار، فالفرنسية في الغابون مثلا هي اللغة الرسمية الوحيدة وفي الكاميرون الانجليزية والفرنسية هما لغتان رسميتان كذلك اللغة الفرنسية بالنسبة للدول شمال إفريقيا هي لغة تعليم رسمية رغم أنها لغة ثانية. إن هذا الاختيار في أهداف وغايات الدول مدعم بحقيقة كون اللغات العالمية تسهل التواصل السياسي والاقتصادي والسوسيوثقافي مع دول أخرى، وتلج العلم والتكنولوجيا وتبني اللغة العالمية كلغة أجنبية عن أهل البلاد مدعم كهدف بالنسبة للسلطة الحاكمة لتعزيز العصرية والمساهمة في التجارة والتكنولوجيا العالمية، وكون اللغة العالمية كلغة أجنبية تتكلمها دائما النخبة القوية اجتماعيا فهي لا تقوى مكانة هذه اللغة فحسب، وإنما تمنح النخبة قوة سوسيوسياسية أكثر، تعطيها الصلاحية لإعادة إنتاج نفس التقسيم والترسيم اللغوي⁽¹⁹⁾.

إن تعيين المشاكل وتحقيق الأهداف بالنسبة لسياسة الدولة والحكومات ليس مهمة سهلة سواء تعلق الأمر بالأهداف الإيديولوجية للدولة، أو بالأهداف المباشرة العملية حيث أن النتائج النهائية لا تتوافق دائما مع المخطط الأصلي، ومع ذلك تقام الاختيارات وتشكل الواقع السوسiolساني المستقبلي بتزاوج الهدفين ليظهر في الأخير الهدف المباشر حاملا لكليهما في شكل النقاط التالية:

2-3 الأهداف المباشرة لسياسات اللغوية :

• تحديد اللغة الأولى الرسمية للدولة:

كالإدارة العمومية والإعلام الرسمي والمقنن كتابة ومشاهدة. وتظهر سياسة هذه اللغة الوطنية في مرافق ومؤسسات الدولة وإداراتها وينبغي أن تصدر في الدستور، صيانة من العبث وتحقيقا للأهداف المطلوبة ذلك أن الدولة ومؤسساتها هي رمز السيادة وهي القدوة العملية الأولى، التي ينبغي أن تكون نموذجا وطنيا للآخرين لذلك تسعى الدولة أن تكون نابعة من طبيعة شعبها واختياراته السياسية والثقافية والاجتماعية، وتعكس واقعه المعاش وفيما تعلق برسم السياسات اللغوية، فإن على الدولة أن تقنن اللغة وتوحيدها من خلال توحيد النص القانوني الذي يحكم سيادة لغة على بقية اللغات والهويات المتداولة، وهذا ضمن تشريعات الدستور الوطني الخاص بها. حيث من أولويات صناع القرار ومخطوط السياسات اللغوية تحديد وترسيم اللغات الرسمية والوطنية للدولة (20).

باعتبار التنظيم اللغوي هو نشاط سياسي، وبالرغم من استشارة اللغويين في بلورة هذا النظام إلا أن القرارات تتخذ على مستوى الحكومة وعلى مستوى البرلمان المنتخب وجزء من الدستور، إذ تحدد هذه القرارات اللغة أو اللغات المؤهلة (21).

للاستخدام في تأدية الوظائف العمومية حيث يدل مفهوم " اللغة الرسمية" على اعتراف الحكومي.

• تحديد لغة التعليم والتكوين:

إن مسألة تعليم وتعلم اللغة النمطية هي إحدى المهام الرئيسية الأولى لمعظم السياسات الحديثة، خاصة الدولة والحكومات التي عاشت ظروف تاريخية واجتماعية صعبة من جهة والتي تعترف بوجود أكثر من لغة واحدة كجزء من ثقافتها الوطنية من جهة أخرى. هذه الدول مطالبة بسياسة رشيدة، تضمن أهداف الموازنة والعدالة في عمليتي التقنين والترسيم للمحتوى اللغوي، حيث يشارك في هذه العملية رجال السياسة والتعليم والخبراء والمثقفون وجمعيات أولياء التلاميذ، عموماً من يهتمهم شأن التعليم بشكل من الأشكال، وبما أن اللغة الوطنية هي أداة التوقيف الروابط بين أبناء الشعب الواحد والأمة الواحدة، فإذا نالت اللغة حقها من العناية في المدارس والمعاهد ووسائل الإعلام عملت على توثيق هذه الروابط (22).

ومن هنا كان التعليم الابتدائي في جميع دول العالم، يقدم باللغة الوطنية وحدها إن سياسة تعليم لغة دون غيرها يتجلى في القرارات المتخذة من قبل الحكومة في انتقاء اللغات الوطنية والأجنبية المؤهلة للتعليم والاستعمال في مجالات أخرى، والأمر سيان بالنسبة للسياسة القومية الرامية لترقية ثقافة معينة بلغة ما والتي يمكن اعتبارها ظرف من ظروف الاكتساب اللغوي.

• معالجة أساليب تطوير اللغة:

ومواكبتها للتطور العلمي وتوفير وتطوير وسائل الإعلام وحالة علاقة بالتكنولوجية الحديثة عملاً على استغلالها استغلالاً مناسباً وقت الحاجة.

• تعزيز مكانة اللغة على المستوى الدولي:

وضرورة مواكبتها للتطورات والأبحاث العلمية وتأسيس مؤسسات مخصصة لمتابعة سيرورة هذه العملية⁽²³⁾.

حيث أصبحت هذه القضية من أهم القضايا المرتبطة بهذه الفكرة إذ ازدادت حاجتنا الماسة إلى حياة العصرنة وبالتالي حاجتنا إلى التشبع بمفردات جديدة، بحيث تواجه كثيرا من اللغات تحديا عويصا وذلك بين التطور السريع لكثير من المفاهيم المتصلة بالحياة العصرية وكنتيجة للاستثمار الهائل للمصطلحات المتخذة في التعريف بكل الاختراعات الجديدة⁽²⁴⁾.

3-3 تحليل سوسيولوجي لواقع أهداف السياسة اللغوية

وبالتالي وما سبق يمكن أن نلاحظ من خلال تقصي الأهداف الإيديولوجية الخفية وغير المباشرة، والأهداف المعلنة والواضحة لسياسات اللغوية. أن ندرك مباشرة أن السياسات اللغوية:

- تهدف إلى العمل على احد المحورين هما التأثير على اللغة واللغات والتأثر بها.

- المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد في المجال اللغوي.

حيث أن التأثير على اللغة قد يمس الخط أو المعجم أو الأشكال اللهجية، فقد تلح الحاجة إلى ابتداع خط للغة غير مكتوبة أو تبسطه أبجديتها أو حتى تغييرها كلية، كما قد تلح الحاجة إلى ابتداع وحدات معجمية جديدة لسد الثغرات المفرداتية في مواجهة تطور مناحي الحياة السياسية والعلمية. في ذات الحين قد ترتقي لهجة من بين اللهجات إلى مستوى اللغة الوطنية فتحتمل إلى تهذيب وتوحيد للاستعمال في كل التراب الوطني، أما التأثير على اللغات فيكون بتنظيم التعدد اللغوي واختيار لغة منه لأداء وظائف معينة.

فمثلا إذا هددت التغيرات الاجتماعية طبقة النخبة فهذا نذير بضرورة إيجاد سياسة لغوية، والحال نفسه إذا طالبت النخبة المضادة بهذه التغيرات. فطالما عملية رسم سياسة لغوية تسعى لإحداث تغيرات اجتماعية خاصة فان الحاجة

إليها تصبح ملحة عندما يرغب المجتمع في تغيير وظائف اللغة. لذا على راسمي السياسة اللغوية أن يكونوا قادرين على تغيير تقييمهم للغة أ إلى اللغة ب قبل أن يقوموا بتغيير المجتمع.

رغم اختلاف الوضعيات اللغوية من بلد إلى آخر إلا أن العلماء حاولوا حصر أهداف رسم السياسات اللغوية، فوجدوا احد ثلاثة أهداف رئيسة يجعلها ميشال زكرياء في التالي:

1- إزالة التعددية اللغوية والإبقاء على لغة واحدة: تصبح هي اللغة القومية الرسمية. وهذا لا يتم إلا بالخطوات التالية:

أ. اختيار النموذج القياسي من هذه اللغات (مرحلة الاختيار والنمذجة).

ب. صياغة شكل اللغة المراد ترقيةها.

ج. النص على وظيفة اللغة بنصوص تشريعية (مرحلة التقنين وتوسيع الوظائف)

د. تقبل المجتمع لهذه اللغة (مرحلة المواضعة على النوعية)

هـ. فكما يظهر فان هذا الاتجاه هدفه هو دمج الأقليات الاثنية في اتون ثقافة وطنية واحدة.

2- تبني التعددية اللغوية والاعتراف بها وذلك بالمحافظة على اللغات الأساسية داخل الدولة وانتخاب لغة واحدة أو أكثر كلغة رسمية فهذا الاتجاه يسعى لتحقيق تعايش الثقافات داخل الدولة الواحدة وتكريس التنوع بدل التجانس والتغير بدل الثبات

3- تبني لغتين رسميتين والاعتراف بهما لأنهما تتوافقان مع التركيبة اللغوية الوطنية.

فإقامة العدل في التعامل مع المجموعتين اللغويتين اللتين تتكون منهما الدولة هو هدف هذا الاتجاه. فأهداف السياسات اللغوية كما يبدو ظاهريا هي حل المشاكل اللغوية البحتة، وهو ما يؤكد عليه هوجن بقوله: "تظهر الحاجة إلى التخطيط اللغوي كما ظهرت مشاكل في اللغة. وعندما نلاحظ أن لغة ما لسبب ما

صارت غير وافية بالغرض المطلوب، عندها يتفصح المجال أمام برنامج تخطيط لغوي. إلا أن الأمر ليس كذلك فهو غير محصور في حل مشاكل قصور اللغة أو اللغات فقط، لأن هدف السياسة اللغوية ليس اللغة فحسب بل التأثير على السلوك اللغوي للأفراد، ومن هنا قد يوجه التخطيط اللغوي لتحقيق أهداف لا تتعلق باللغة، ف" العلاقات بين اللغة (للغات) والحياة الاجتماعية هي في ذات الوقت مشاكل هويات وثقافة واقتصاد وتنمية"، وهكذا سيتم الوقوف على وجود سياسة لغوية للفرانكفونية والانجلوفونية الخ.

ولعل أهداف السياسة اللغوية المعلنة والخفية تعبر عن قفزة نوعية للدراسات اللغوية، إذ تخطت معالجة قضايا الصيغة اللغوية (البنية) إلى معالجة قضايا" المنزلة"، وهذا التطور للدراسات اللغوية الاجتماعية هو تطور مواز لتطور الدراسات اللسانية عامة التي بدأت تميل إلى إعادة الاعتبار للجانب الاجتماعي للغة.

ثالثا: وضع الاستراتيجيات وتحديد الوسائل التي ستمكن من إجراءاتها وتكفل تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسة اللغوية. ومن أوضح الأمثلة على ذلك استراتيجيات فرنسا في سياساتها اللغوية العدوانية إبان احتلالها للجزائر وتمثلت في الآتي:

1- الترسانة التشريعية والقوانين المسيسة التي هدفها فرض واقع لغوي اجتماعي جديد.

2- ترسانة الموارد المالية (التمويل الموجه والميسر) من خلال فرض غلاف مالي يضمن تمثيل هذا المشروع اللغوي.

إنشاء المؤسسات- المسيسة- التربوية والإعلامية والترفيهية والدينية، وعلى رأسها المنظمة الفرانكفونية والكنائس⁽²⁵⁾.

3- مقارنة تفسير وتخطيط السياسة اللغوية:

لماذا يوفق بعض الناس في اكتساب اللغة أكثر من غيرهم؟ لماذا تعد بعض برامج تعليم اللغة اشد فاعلية من برامج أخرى؟ ما هي المؤسسات التي ينبغي أن يتبناها المصالح الحكومية والمؤسسات التعليمية كي تضمن الاستقرار اللغوي للغة معينة. وكيف يتم إنتاج وتجد النظام اللغوي مع اللغة الثانية؟ للإجابة على هذا النوع من التساؤلات يظهر دور السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في سياسات سيرورة الدول والحكومات أين يظهر مجال الجدل في الأسس الإيديولوجية والسياسية حول السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، ولكي نبتعد على هذا النوع من الجدل نستعين بمقاربتين أساسيتين في علم اللسانيات الاجتماعية من شأنهما تفسير هذا الجدل بشكل نظري علمي رغم اختلاف هاتين المقاربتين، حيث تركز المقاربة الكلاسيكية الجديدة على القرارات اللغوية الفردية، فحين تركز المقاربة التاريخية البنيوية على القيود المفروضة على القرارات من الحياة الاجتماعية في تفسير السلوك اللغوي وحل المشاكل اللغوية التي تواجه الفرد في المجتمع.

1.4 المقاربة الكلاسيكية الجديدة:

ارتبطت فكرة تخطيط وتنفيذ السياسات اللغوية بسياسة اللغة الثانية أو التعدد اللغوي في المجتمعات المعاصرة حيث بدا التوليف بين التخطيط اللغوي وبحوث اكتساب اللغة في شكل قرارات تطبيقية تحاول الخروج من شكل التعميمات وعدم مناسبة عملية صنع السياسة اللغوية، والإخفاق في ربط التخطيط والسياسة اللغويتين كمتغيرات اجتماعية-سياسية وغلبة الإيديولوجيات والقيم السياسية المعتمدة.

هنا بدا البحث في متغيرات المتعلم حيث أن هذا المجال -متغيرات المتعلم- توحده عبر التخصصات بعض الافتراضات المشتركة بينه وبين العمل المتصل بتعلم اللغة والسياسة اللغوية، ففي مجال اكتساب اللغة الثانية على سبيل المثال، غالبا ما يقترح الباحثون الساعون إلى وضع نظرية لاكتساب اللغة لوائح نظم

المتغيرات التي يؤمنون بوجود إدماجها في هذه النظرية التفسير الكلاسيكي من جماعة لمصالح الاقتصادية والسياسية السائدة والحفاظ عليها في مقابل إهمال كبير من القضايا والإشكالات العالقة لم تستطع هذه المقاربة الإجابة عليها وتفسيرها على سبيل المثال الإشكالات التي لها علاقة بالجماعات اللغوية مثل: كيف تكون لغات الجماعات وكيف تتمكن من منح لغتها درجات ضمنية أو مكانة اجتماعية؟

لماذا تتعلم بعض المجموعات اللغات بسهولة وربما تفقد لغتها الأصلية بما تصر مجموعات أخرى على التمسك بلغتها الأم على الرغم من ضغوط التغير؟

- ما هي الآليات التي تحدث بها التغيرات في بنية اللغة وفي استعمالها؟ وكيف نحوز عملية التخطيط السياسية اللغوية في هذه العمليات؟

4-2 المقاربة التاريخية البنوية:

توخيا للإجابة عن هذه الأسئلة منظور اتجاه مضاد في دراسة تخطيط السياسة اللغوية بمحاذاة المقاربة الكلاسيكية الجديدة يرفض هذا الاتجاه المضاد افتراضات المقاربة الأولى، وبناء عليه يبحث في أصول قيود التخطيط ومصادر الكلفة والفوائد في اختيارات الأفراد، والعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعوق إحداث تفسيرات في بنية اللغة واستعمالها.

ترى المقاربة التاريخية- البنوية السياسة اللغوية آلية بواسطتها تحفظ مصالح المجموعات السائدة اجتماعيا وسياسيا وبواسطتها أيضا تنمو بذور التحول إذ ينحصر الهدف الأكبر بالنسبة إليها في فحص الأساس التاريخي للسياسات وتوضيح الآليات التي بها تخدم السياسة اللغوية مصالح سياسية واقتصادية معينة، ترى هذه المقاربة أن مؤسسات التخطيط اللغوي لا تنفصل عن الاقتصاد السياسي وإنها لا تختلف عن لغات أخرى، قائمة على الطبقية يفترض النموذج التاريخي- البنوي أن الهدف الأول من البحث والتحليل محدد في اكتشاف الضغوط التاريخية والبنوية التي تقود إلى سياسات وتخطيطات بعينها وتعزل اختبار الفرد إذ نجد العوامل البنوية التي تؤثر في قرارات التخطيط اللغوي من

خلال تأثيرها في تشكيلة أجهزة التخطيط وفي المصالح المعبر عنها بالأهداف الاجتماعية - السياسية المعهودة بها إلى هذه الأجهزة وهكذا يعبر تخطيط السياسات اللغوية عملية اجتماعية كبرى لا عملية اجتماعية صغرى وينظر في هذه اللوائح خصائص المتعلمين مثل: العمر والاستعداد اللغوي الطبيعي والموقف من اللغة المستهدفة طبيعة الثقافة الأصلية للمتعلم المستوى التعليمي عملية التحفيز اللغوي إذ تسعى كثير من الدراسات إلى الربط بين هذه الخصائص والقدرة على تعلم اللغة وهنا على سبيل المثال أن المواقف الايجابية من الثقافة ستأخذ مع الأداء في الحصص الخاصة بتعليم هذه اللغة كذلك شفافية الأنا أو قابلية الذوبان في الآخر، تعد أهم متغير ساعد على اكتساب اللغة.

يعتبر الاشتغال بمتغيرات المتعلم أساس البحث في أولويات التخطيط اللغوي بالنسبة للمقاربة الكلاسيكية الجديدة وهي تعتبر في هذا المجال تفاوت القدرات العقلية بين الأفراد بؤرة البحث الحقيقي، أما العوامل المؤثرة في تعلم اللغة واستعمالها فيسلم بأنها تختلف من فرد لآخر، توسع البحث لكلاسيكي الجديد ليشمل العلوم الاجتماعية ومن خاصيته الافتراضات الأولية الآتية:

- أ. الفرد مفتاح فهم الأنظمة الاجتماعية.
- ب. الفروق بين الأنظمة الاجتماعية - السياسة ناجمة عن الأثر التراكمي لقرارات الأفراد.
- ج. عكس التنبؤ بقرارات الأفراد إلا أنها حرة.
- د. البؤرة الحقيقية في البحث الاجتماعي هي قرارات الأفراد.

مقدمات المقاربة الكلاسيكية الجديدة مواضع تضمن إيديولوجية غير خاضعة لتمحيص المبريقي، حيث يكون الباحث هنا ملاحظاً مستقلاً عن السياق التاريخي مسؤولية محددة في تحليل عملية التخطيط دون التدخل في حين لا يتساءل الباحث عما يمكن أن تكونه السياسات اللغوية الملائمة كما لا يحاكم الباحثون مدى عدالة السياسات أو إنصافها.

وبالفعل فالنموذج الكلاسيكي الجديد يمثل عائقا نظريا في حقل التخطيط اللغوي فهذا التحليل الكلاسيكي غير فعال ينحصر في نقد قرارات تخطيطية والعوامل التاريخية والعوامل التاريخية والمصالح الاقتصادية والسياسية وأخير تعتبر المقاربة الكلاسيكية الجديدة إلى أدوات تفسر كيف يمكن لا عملية اجتماعية صغرى.

يمكن أن نحيل تفسيرات التخطيط وقرارات السياسة اللغوية على سلسلة من الاعتبارات التاريخية البنيوية حيث تشبه دور البلد في التقسيم الدولي للعمل ومستواه في مصاف التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنظيم السياسي لصناعة القرار ودور اللغة في السياسة الاجتماعية الشاملة (26).

إن كانت أجهزة الدولة والتخطيط تعكس مصالح المجموعات السياسية السائدة هذه الفكرة الأساسية للمقاربة التاريخية-البنيوية معنى هذا أن هذه المقاربة تقوم على نقد اجتماعي علمي للأهداف المخططات والسياسات وغاياتها، في مجالات مثل الحقوق اللغوية أو السلطة السياسية على اللغة أو توزيع الثروة عكس المقاربة الكلاسيكية التي أعلنت التفسيرات التاريخية والاجتماعية من الاختيارات اللغوية وهذا سبب مباشر لإخفاقها في تفسير التخطيط للسياسة اللغوية على العكس كان الهدف الأول لدى المقاربة التاريخية البنيوية يتحدد جوهره في موضعه أفعال الأفراد داخل نظام سياسي- اقتصادي أو مع بالرجوع إلى الطبقة وهي وحدة التحليل البنيوية الكبرى في المقاربة التاريخية.

تفترض هذه المقاربة انه إذا كنا نعرف موقع صناعات السياسة اللغوية في السياق التاريخي البنيوي فيمكننا التنبؤ بالسياسات اللغوية التي سيدعمونها

إن التركيز على السلوك الجماعي يعني أن المقاربة التاريخية البنيوية على خلاف المقاربة الكلاسيكية الجديدة تحث على التقسيم إلى ابعاد مدى واقراض هذه المقاربة أن المخططات التي تنفذ ستخدم مصالح الطبقة السائدة وهكذا ستقدر نجاح أو فشل المخططات والسياسات نسي الأهمية⁽²⁷⁾.

يوجد في المقاربة التاريخية البنيوية مبدأ جوهرى أي القاعدة السوسولوجية المسلم بها فعل المجموعات يختلف اختلافا جوهريا وهكذا نرى أفعال أجهزة التخطيط بحيث هي نتاج للتاريخ والعلاقات الاجتماعية ترمي المهمة الأولى لدى الباحثين في وضع نظرية للتخطيط اللغوي توضح الآليات التي تتفاعل بها عمليات التخطيط مع قوى أخرى تكون الجماعات اللغوية وتحدد نماذج بنية اللغة واستعمالها ذلك أن التركيز على القرارات الفردية لا تفي بالغرض والحاجة.

وفق المقاربة التاريخية -البنيوية تختلف اللغة عن باقي ثروات المجتمع، وإن العلاقات الاجتماعية تمنحها شكلا في الجماعة اللغوية والأمر المحوري هو أن اللغة تتضمن بنيتها واستعمالها شخصية اللغة ومستعملها وعلى خلاف ثروات أخرى مأمّن تغير لغوي إلا ضمن أناسا حقيقيين يحيون في التاريخ منظمين في مجموعات وفق رموز وادوار وإيديولوجيات قد لا تتطابق مع التحليل المنطقي الاقتصادي/السياسي بمعنى أن إمكانات القرار والفعل تتموقع أساسا في التنظيم الاجتماعي للمجموعات اللغوية، وإن جهة البحث الأساسية في صنع السياسات اللغوية، هي تفسير الروابط بين تنظيم المجتمع والتغيرات التي تصيب بنية اللغة واستعمالها وبين صناعة السياسة اللغوية⁽²⁸⁾.

ويعد فهم التفاعل بين التنظيم البنوي للمجتمع، وبين السياسات اللغوية التي تنبثق من النظام السياسي أحد مظاهر هذه المهمة فالاعتراف بان التنظيم الاجتماعي قد يكون متوافقا مع أجهزة التخطيط وعملياته أو متعارضا أمر وارد فقد لا يكتسب الناس لغة ما، وقد يرفضون تبديل لغتهم لان العلاقات الاجتماعية التي هم متأصلون فيها قد تفيد مثل هذا الفعل.

وكنتيجة جد ملخصة عن هذه المقاربة، أن التخطيط لصوغ السياسات اللغوية يؤتي في التعبير اللغوي إلى المدى الذي تسمح به العوامل التاريخية - البنيوية، وفي الوقت نفسه تعد السياسات اللغوية خاضعة للقوى التاريخية- البنيوية نفسها التي تشكل اللغة من خلال العرض المقدم لكلا من المقاربتين

1- وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية:

يتطلب تدبير وتفهم السياسة اللغوية رؤية للوضع السوسiolساني الحالي... في محاولة تحديد دقيق وعلمي للوضع الراهن حيث تبدو جهود السياسات اللغوية في بعض الأحيان أنها تتطور كتفكير تال يتبع فترة اضطراب سوسiolساني كما يتم عندما تنال الدولة استقلالها أو عندما يهزم الحزب السياسي فالنرويج مثلاً نالت استقلالها سنة 1814 وطرحت أن أعمال الولاية سوف يتم باللغة النرويجية وحتى الثمانينات لم يقدم أي مؤشر فيما يتعلق بأي تنوع لساني للنرويجية سيتم استعماله.

وإذا أردنا التفصيل اثر في محتوى هذه المرحلة نجد لويس جان كالفي في رصده للظواهر اللغوية والآثار السياسية والاجتماعية للترقية عنها يهتم بدراسة مايلي

أ- الدراسة الميدانية: حيث تقوم هذه الدراسة على الملاحظة المباشرة وجمع الاستقصاء وإظهار النتائج كما تعتمد على انتقاء ميادين الدراسة حيث ركز كالفي على الأسواق لأنها أكثر الأماكن للتبادل اللغوي

اقترح روبين أن المرحلة الأولى في تحديد ووضع السياسة اللغوية تكمن في إيجاد الوقائع حيث يتحقق واضح السياسة من الوضع الموجود للتأكد من المشاكل كما يتصور الأشخاص الذين يستنفذون المخطط والأشخاص والمتغيرات الذين يستهدفهم هذا المخطط أي كل وسائط المجتمع ينبغي أن تكون مفحوصة واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية حيث ينبغي على المخطط أن يكون مدركاً للتوجه الاجتماعي لأي من هذه الوسائط بالإضافة إلى مشاركة كثير من المختصين ولقد أورد كولماس مثلاً معاصر عن تطبيق السياسة اللغوية في دولة الكييك على أنها نموذج لإستراتيجية وسياسة التخطيط اللغوي، لقد أخذت سياستها شكل التشريع اللغوي الشامل الذي يصرح بالأهداف والمقاصد المرجوة وكذا الفلسفة الاجتماعية الضمنية حيث استعمل الفرنسية ممثل له على أنها حق وموجب

التصريح الشرعي بان الفرنسية "هي اللغة الرسمية للكيك" ينص ميثاق اللغة الفرنسية(101) الساري المفعول منذ 1977 على انه يهدف إلى جعل الفرنسية لغة الدولة ولغة العمل والتدريس والاتصالات والتجارة والأعمال وتحتل مكانا في التشريع والعدالة والقطاع العمومي وكل العلامات العمومية والملصقات الاشهارية والخدمات الاجتماعية⁽³⁰⁾.

ب-الدراسة في مراكز صنع القرار: وقيادة الأركان أي دراسة مكتبية خارج الميدان لما تم جمعه من الميدان.

2-تحديد الأهداف اللغوية:

تعيين المشاكل وتحقيق الأهداف ليس مهمة سهلة، والنتائج النهائية لا تتوافق دائما مع المخطط الأصلي. ومع ذلك تقام الاختيارات ويشكل الواقع السوسيولساني المستقبلي ويشكل مثالي. هذه الاختيارات مؤسسة على المعرفة الشاملة بالسياق السوسيولساني⁽³¹⁾.

وهنا نجد كالفني يحاول أن يستفيد من تجارب لغوية معاصرة، في مجال السياسة اللغوية ليووسع من أهداف السياسة اللغوية والمشكلات التي نسعى إلى حلها، لتشمل معالجة مشكلات اعترضت اللغة من قبل التدخلات على متن اللغة كالتداخل مثلا في صورة اللغة بابتكار الكتابة أو بتوليد المعجمي، أو من قبل التدخل على منزلة اللغة بالتدخلات على وظائف اللغة ومنزلتها الاجتماعية وعلاقتها باللغات الأخرى، فعن طريق تحديد الأهداف السياسة المتبعة يمكن تغيير منزلة اللغة بترقيتها إلى مصاف اللغات الرسمية مثلا. إن هذه النقاط والإشكاليات تتطلب تحديد مسبق ومخطط محكم أثناء رسم وتخطيط أهداف السياسات اللغوية لأي دولة في العالم، وفي هذا الإطار يحدد ميشال زكرياء مجموعة من النقاط تدخل ضمن الأهداف الأولية أثناء رسم السياسات اللغوية يجملها الباحث في:

1. وضع المقاييس لكتابة الصحيحة والكلام الصحيح.

2. ملائمة اللغة كوسيلة تعبير للشعب الذي يستعملها

3. قدرة اللغة على أن تكون أداة الإيداع الفكري والعلمي
4. اختيار لغة التعليم
5. اعتماد اللغة المناسبة للتبادل العلمي
6. القيود الموضوعية على الاستعمال اللغوي في بعض المجموعات.
7. التنافس بين اللغات والارتقاء بلهجة إلى مرتبة اللغة الرسمية.
- المحافظة على التوازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد في المجال اللغوي⁽³²⁾.

3- التنفيذ:

من المستحيل مراقبة كل العوامل المقتضات في تخطيط السياسة اللغوية اجتماعيا وسياسيا ولسانيا، لذلك يكون مخطط التنفيذ الإجمالي هو الاحتياط المرجو لتجنب نتائج الصدف، وقد نالت في هذه المرحلة المعايير اللغوية الاعتراف جزئيا لمصادقية التنفيذ أيضا الروح الوطنية للفترة ويقصد هنا الوعي الكامل والوطني للمخططين كذلك

وفي هذا المجال اقترح هوجن أن مرحلة التنفيذ تعد عملية تربوية وهذا ما نراه في نموذج الوصفي الثنائي الذي يفر المظهرين الجمعي واللساني للتخطيط اللغوي.

ونعود دائما إلى نموذج السياسة اللغوية المعاصرة "الكيبك" ضمن ما نص عليه ميثاق 1977 فيما يخص اللغة في الكيبك والتي شهدت أن اللغة الفرنسية في اللغة الرسمية للدولة، إذ حدد الميثاق آليات تنفيذ السياسة وقد نشأت بذلك ثلاث مصالح لتنفيذ هذا الأمر الرسمي بالفرنسية، أحدهما مكتب اللغة الفرنسية التي شرف على تطبيق القانون وتصميم ونشر الإصلاح الفرنسي ولكل المجالات الأخرى ورغم انه كانت هناك بعض الانتقادات عندما سن القانون أول مرة فقد ساعد جلاء العملية على تنفيذها وسهل تقبلها⁽³³⁾.

4- التقييم:

المرحلة الهامة والأخيرة لتخطيط السياسة اللغوية هي التقييم. مع العلم أن التقييم ينبغي أن يكون جزءا مكملًا للعملية وبالنظر إلى أن التخطيط اللغوي هو مجهود موجه مستقبلا في إطار واسع لتغيير اللغة والاستعمال اللغوي يجب أن يعاد تقييم الأهداف مرحليا، إضافة إلى إجراءات التنفيذ، وباعتبار أن التغيير المخطط يتعارض أو على الأقل يتداخل عادة مع التغيير الطبيعي على السياسات أن تبني أحيانا حالات جديدة أو حالات إصلاحية.

ترتبط الإصلاحات اللغوية الناتجة عن التقييم بالمواقف المتعلقة باللغة وبالضوابط المتقاسمة للجماعات اللغوية اللسانية والسوسiolسانية والأحاسيس الوطنية وبالديناميات الاجتماعية المرتبطة بالغير، تغير السلوك الإنساني والمواقف اتجاه كل ما يتعلق بالتخطيط، ورغم ذلك ولفترة طويلة أملت القوى السوسiolسانية غير الموجهة مسار العمل، هذه القوى هي التي يجب على المخططين اللغويين أن يتعلموا كيف يشكلونها، حيث أن التغيير ظاهرة مرتبطة بالزمن وبطرق ما. من الصعب تقييم تأثيرها وسيبقى من الصعب ولوجها إذا كانت منسوبة للسياسات اللغوية، التي هي بعد كل شيء احد العوامل المشكلة للجماعات اللغوية ويمكن بمعنى آخر تقييم سياسات التخطيط اللغوي جيدا من خلال تأثيرها الرمزي إذا كان صحيحا، كما يعتقد كوبر و بياوردو أن التخطيط يمكن أن يكون ناجحا بالنظر إلى المواقف وليس بالنظر إلى السلوك ويجب أيضا أن نعرف ويوضح أن المواقف هي التي تؤدي التغيير وليست السياسات نفسها⁽³⁴⁾.

الخاتمة

إن السياسات اللغوية عملية جارية في كل مكان وزمان، وتصاحب في كل مرة الحركات السياسية والاجتماعية، ذلك أن التغير اللغوي يأتي ليدعم بروز الأمم وتماسكها وأحيانا علي العكس من ذلك يصاحب تفكك بعض البلدان إلي كيانات سياسية جديدة،

إن البناء اللغوي لمجتمع ما هو صورة عاكسة لبنائه الاجتماعي والسياسي، كما انه تطبيق واقعي لإجراءات وتخطيطات لغوية سبق وان حددت أهدافها، ورسمت مراحل تنفيذها وفق شروط اجتماعية وثقافية وايدولوجية وكذلك اقتصادية، ذلك أن رسم السياسات اللغوية، عملية تتطلب توافق وتكامل العوامل المشكلة للبناء الاجتماعي، كما تتطلب اعتماد مقاربات نظرية تفسر شروط عملها وخطوات تطبيقها، كما تتطلب أيضا التحديد الواضح لغاياتها من اجل بناء لغوي يحدد طبيعة الاستعمالات اللغوية في المجتمع، غير ان السياسة اللغوية لا تقف عند هذه المراحل، بل تتعداها الي التطبيق الفعلي لهذا الترتيب اللغوي المحدد من طرف سياسة الدولة، كما تتطلب المراقبة والمراجعة المستمرة لهذه الاستعمالات ومدي تقبل المجتمع للغة عن أخرى، حيث تختلف الجماعات اللغوية من حيث الاكتساب والاستعداد اللغوي للغة جديدة سواء في المجال الاستعمال اليومي، أو حتى الاكتساب التعليمي. وهنا يظهر مجال آخر للبحث في السياسة اللغوية.

❖ هوامش البحث

- (1) سامي عياد، وآخرون، معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، 1997، ص 78-79.
- (2) قاموس علم اجتماع، محمد عاطف غيث، ط2 دار المعرفة الجامعية الأزريطة، الإسكندرية، 2006، ص 243.
- (3) مها محمد فوزي معاذ، الأنثروبولوجيا اللغوية، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة، مصر، ص 18-19.
- (4) وليد رفيق العياصرة، التفكير واللغة، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص 25.
- (5) المرجع السابق، ص 24.
- (6) هاد نهر العيسى، اللسانيات الاجتماعية عند العرب، عالم الكتب الحديث، أربد، الاردن، 2009، ص 47.
- (7) سعيد إسماعيل علي، الأصول السياسية للتربية، دار عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 29.
- (8) فلوريان كولماس، دليل السوسيولسانيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة لبنان، 2009، ص 932-934.
- (9) المرجع السابق، ص 934.
- (10) لويس جان كالفي، ترجمة محمد يحيان، السياسات اللغوية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ص 10-11.
- (11) جيمس وطوليفسون، ترجمة محمد خطابي، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، مطبعة المعارف، الرباط، المغرب، 1991، ص 25.
- (12) أحمد محمد المعتوق، نظرية اللغة الثالثة (دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص 31.
- (13) علي القاسي، لغة الطفل العربي، دراسات في السياسات اللغوية وعلم اللغة النفسي، مكتبة لبنان، 2009، ص 13.
- (14) علي القاسي، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- (15) علي القاسي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- (16) جيمس و. طوليفسون، السياسة اللغوية، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- (17) لويس جان كالفني، مرجع سبق ذكره، ص 110.
- (18) فلوريان كولماس، مرجع سبق ذكره، ص 936-937.
- (19) المرجع السابق، ص 945-946.
- (20) عبد السلام المشري، السياسة وسلطة اللغة، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 2007، ص 38.
- (21) برنارصولسكي، ترجمة عبد القادر ستقادي، علم الاجتماع اللغوي، ديوان المطبوعات، 2010، ص 168.
- (22) خولة طالب الإبراهيمي، الجزائرية والمسألة اللغوية. عناصر من أجل مقارنة اجتماعية لغوية للمجتمع الجزائري، ط 2، دار الحكمة الجزائر، 2007، ص 190.
- (23) عبد المجيد عيساني، اللغة العربية وإستراتيجية رسم السياسات اللغوية، مقال الجامعة الإسلامية المملكة السعودية، ص 26.
- (24) برنارصولسكي، مرجع سبق ذكره، ص 170.
- (25) ميشال زكريا، اللسانيات التطبيقية، دراسة لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 1993، ص 235.
- (26) برنارصولسكي، مرجع سبق ذكره، ص 44.
- (27) المرجع السابق، ص 44.
- (28) المرجع السابق، ص 47.
- (29) خولة طالب الإبراهيمي، مرجع سبق ذكره، ص 160.
- (30) فلور يان كولماس، مرجع سبق ذكره، ص 949.
- (31) المرجع السابق، ص 625.
- (32) ميشال زكريا، مرجع سبق ذكره، ص 220.
- (33) فلوريان كولماس، مرجع سبق ذكره، ص 960.
- (34) المرجع السابق، ص 962.